بعض مشاكل الاقتصاد القومى

obeikandl.com

obeikandl.com

يعانى الاقتصاد القومى فى مصر ـ شأنه شأن العديد من اقتصاديات الدول النامية ـ من عدد من المشكلات التى تعيق تنميته وتطوره ، بل وتجعله عاجزًا عن ملاحقة الاحتياجات المتزايدة للسكان مما يؤدى إلى تدنى مستويات المعيشة ، وتناقص معدلات النمو .

ومن أمثلة تلك المشاكل ـ وهى عديدة ـ المشكلة السكانية ، مشكلة الفجوة الغذائية ، مشكلة المديونية الخارجية ، مشكلة التضخم ، مشكلة القطاع العام ، تخلف الإدارة فى الاقتصاد القومى ، مشكلة الهياكل التجارية والهياكل المالية .

ولعل ما سبق ينصب على بعض أهم المشاكل الاقتصادية دون الاجتماعية التى لا يمكن فصلهما حيث يؤثر ويتأثر كل منهما فى الآخر .

وفى نفس الوقت يلزم الإشارة إلى أن من المشاكل السابقة ما قد يكون سبب ونتيجة فى ذات الوقت ، كالتضخم ، والمديونية الخارجية ، كما أن كافة المشاكل السابقة مرتبطة ببعضها إلى حد كبير وهى ما قد يطلق عليه "الحلقة المفرغة" .

وفى هذا المجال محاولة لتشخيص بعض أهم تلك المشاكل ثم بعض الآثار المترتبة عليها ـ لأن بداية العلاج الصحيح هو التشخيص الصحيح :

أولاً: المشكلة السكانية فى مصر :

تعانى مصر من مشكلة سكنية متفاقمة ، وقد تظهر بعض جوانبه فى الآتى :

1 ـ **ازدياد معدل نمو السكان** : تعتبر مصر من أعلى الدول فى معدلات نمو السكان الذى قد يتخطى 2.2٪ سنويًا ، وقد تزايد هذا المعدل من نحو 2٪ عام 1970 ، وما زال مستمرًا فى التزايد . وهذا التزايد السكانى يهدد التنمية بصورة خطيرة حيث يلتهم كل مخصصات التنمية .

تزايد معدلات نمو السكان

السنة	عدد السكان بالألف	معدل النمو
1952	21000	2.74
1960	26000	2.60
1970	32000	2.00
1976	38000	2.48
1980	42000	2.75
1985	48000	2.96
1990/88	53000	3.00

توزيع السكان حسب فئات العمر

فئات العمر	٪
يوم ـ 20	٪53
20 ـ 59	٪42
أكبر من 59	٪5

المصدر : الجهاز المركزى للإحصاء ـ بيانات السكان .

وذلك لأن معدل النمو فى الاقتصاد القومى هو الفرق بين معدل نمو الناتج المحلى ومعدل نمو السكان ، فكل زيادة فى معدل نمو السكان تنتقص من معدل نمو الاقتصاد القومى . فإذا علم أن معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى نحو ٪7 سنويًا فذلك يعنى أن معدل النمو فى الاقتصاد القومى لا يتعدى ٪4 سنويًا أو نحو ذلك ، وهذا ما يحدث فعلاً إلا أن تقارير صندوق النقد الدولى ـ وهى تختلف فى ذلك عن تقارير وزارة التخطيط ـ تقول بأن نمو الناتج القومى منذ عام 1986 كان أقل من نمو السكان . وهذا يعنى انخفاض مستوى المعيشة ـ متوسط الدخل الحقيقى للفرد ـ كما يعنى عدم إمكانية توفير فرص عمل فى الاقتصاد القومى للزيادة السكانية الحادثة .

2 ـ **اختلال التوزيع العمرى للسكان** : بمعنى ازدياد نسبة صغار السن بين الهرم السكانى ، وهو ما يعنى ارتفاع نسبة الإعالة وانخفاض القوى المنتجة ، وزيادة الطلب على الخدمات الاجتماعية والمحصلة هى انخفاض مستوى المعيشة .

وحيث تمثل فئة (يوم ـ 20 سنة) نحو 53٪ من إجمالى السكان وكبار السن نحو 5٪ أى أن الفئة المنتجة تبلغ نحو 40٪ من السكان . ويتراوح حجم الأسرة بين 5 ـ 7 أفراد ، أى أن نسبة الإعالة ما بين 1 : 3 ، 1 : 5 ، وبالتالى ينخفض مستوى المعيشة .

وتتضح حجم المشكلة بصورة أوضح إذا علمنا أن عدد التلاميذ بالمدارس وطلاب الجامعات يتجاوز 12 مليون طالب عام 90 ـ وصل النمو أكثر من 16 مليون عام 2000 .

3 ـ **اختلال التوزيع المكانى للسكان** : حيث تتركز 25٪ من إجمالى السكان فى القاهرة الكبرى (القاهرة ، القليوبية ، الجيزة) ، ونحو 25٪ كذلك فى محافظات الإسكندرية ، الدقهلية ، الشرقية ، البحيرة) ، بينما فى محافظات الحدود (سيناء الشمالية ، والجنوبية ، والوادى الجديد ، البحر الأحمر ، مرسى مطروح) نحو 1.2٪ من جملة سكان الجمهورية .

ووضع هذا شأنه وتلك طبيعته يؤدى إلى تفاقم المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التى ترتبط بزيادة الكثافة السكانية ، وما يتطلبه ذلك من خدمات ومرافق وتوفير فرص عمل لهذه الكتل البشرية . مع ترك جانب كبير من الموارد غير مستغل فى مناطق الخفة السكانية (محافظات الحدود) .

ثانيًا : الفجوة الغذائية :

لعل الفجوة الغذائية هى مشكلة القرن بالنسبة للدول النامية بصفة عامة ، ولمصر بصفة خاصة . وتتمثل فى قصور الإنتاج الزراعى المحلى عن مقابلة الاستهلاك من الغذاء بصفة أساسية ، وتتضح الصورة ومدى خطورتها إذا علمنا أن نحو أكثر من 65٪ من غذائنا نستورده من الخارج ، منه نحو أكثر من 75٪ من القمح ، نحو 55٪

من السكر ، نحو 65٪ من الزيوت تستورد جميعًا من الخارج . وهذه الحالة يترتب عليها عديد من الآثار السلبية منها :

1 ـ من لا يملك غذائه لا يملك قراره ـ وهذا الأمر ليس فى حاجة إلى مزيد من التفاصيل والإيضاح .

2 ـ استيراد الغذاء يتطلب إما مقابلة ذلك بصادرات أو الاستدانة لتغطية الواردات الغذائية ، وكلا الأمرين حادث ، ويترتب على ذلك نقص العملة الأجنبية اللازمة لتمويل الواردات التنموية مما يؤدى إلى انخفاض معدل نمو الاقتصاد القومى .

نسبة الاكتفاء الذاتى من أهم السلع الغذائية (1990/88)

السلعة	نسبة الاكتفاء الذاتى	السلعة	نسبة الاكتفاء الذاتى
القمح والدقيق	٪27	السكر	٪45
الذرة الشامية	٪79	لحوم	٪70
الأرز	٪100	أسماك	٪40
الفول	٪90	زيوت	٪35
العدس	٪24	ألبان	٪70

الميزان التجارى

(ألف جنيه/أسعار جارية)

السنة	الصادرات	الواردات	الفرق	نسبة الصادرات إلى الواردات
1987	3046011	11357835	8311824-	٪26
1988	3994436	16308573	12314137-	٪24
1989	5734725	16623843	10889118-	٪34
1990	6953762	24823240	17869478-	٪28

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العام والإحصاء .

والجدول السابق يوضح الفجوة بين الصادرات والواردات (الميزان التجارى) ، وأهم انعكاساته هى انخفاض قيمة الجنيه فى مقابل العملات الحرة .

3 ـ ارتفاع أسعار الغذاء فى الداخل وزيادة التضخم والدعم :

مما يترتب على زيادة واردات الغذاء (الفجوة الغذائية) ـ وزيادة الواردات عن الصادرات ـ تردى سعر العملة الوطنية ومن ثم يزداد السعر المحلى للواردات الغذائية ، مثلاً كنا نستورد سلعة سعرها دولار منذ سنة فكانت تعرض فى السوق المحلى بنحو 2.5 جنيه ، واليوم نستورد نفس السلعة بنفس السعر العالمى وهو دولار ، ولكن القيمة السوقية للدولار فى الداخل تعادل 4.5 جنيهًا ومن ثم يؤدى ذلك إلى زيادة التضخم الناتج من عوامل خارجية .

وفى نفس الوقت تضطر الدولة نظرًا لارتفاع الأسعار المحلية للغذاء إلى زيادة مخصصات الدعم لتأمين قدر من احتياجات غير القادرين ، ذلك رغم ما يعتلى موضوع الدعم من نقائض واختلافات فى وجهات النظر .

واردات غذائية ← ارتفاع الأسعار المحلية ← زيادة التضخم ← زيادة الدعم للغذاء ، انخفاض سعر الجنيه في مقابل العملات الحرة

ومن ثم زيادة تعقد المشكلة الاقتصادية ومضاعفاتها ، وما يترتب على ذلك بالطبع من انخفاض معدل نمو الاقتصاد القومى ، وانخفاض مستوى المعيشة ، وزيادة البطالة .

الأرقام القياسية لنفقة المعيشة (أسعار المستهلك)

100 = 1967/66

السنة	ريف	حضر
1982	402.8	245.8
1983	499.8	401.4
1984	545.4	469.9
1985	609.2	543.4
1986	747.8	652.5
1987	848.1	781.00
1988	950.0	900
1990/89	1150	1250 (تقديرى)

المصدر : نشرة أسعار المستهلك ـ الجهاز المركزى للتعبئة العام والإحصاء .

ثالثًا : المديونية :

تعد مشكلة المديونية من أخطر المشكلات التى واجهت الاقتصاد المصرى فى السنوات الأخيرة . وذلك حيث لم تتمكن الموارد والإمكانيات المحلية من تلبية الطلب المحلى ، وهو ما يعنى الاعتماد على الخارج فى تغطية جانب من الطلب المحلى . وحيث تزداد الواردات من مختلف السلع والمواد تقصر الصادرات عن تغطيتها ، مما يترتب عليها الاعتماد على الاستدانة لمقابلة الواردات اللازمة للمجتمع سواء فى صورة غذاء أو سلع لازمة للتنمية .

وقد ترتب على استمرار الاستدانة تراكم الديون ، وأصبحنا فى وضع يصعب معه باستمرار تأدية حقوق خدمة الدين أى سداد الجزء المستحق من أصل القرض والفائدة ، لأن ذلك يعنى استقطاع الجانب الأكبر من حصيلة العملات الأجنبية . وحيث بلغ ذلك ـ خدمة الدين ـ عام 1987/86 نحو 40٪ من حصيلة الصادرات السلعية والخدمية تمثل نحو 20٪ من الناتج المحلى الإجمالى لتلك السنة .

obeikandi.com

وهذا يؤدى إلى عجز فى واردات الغذاء وسلع التنمية ومن ثم اختلال الجهاز الإنتاجى وزيادة معدلات التضخم وتراجع معدلات النمو . وإذا ما توقفنا عن السداد يؤدى ذلك إلى إهدار الأهلية الائتمانية ـ شبه إفلاس ـ واستحالة الحصول على تمويل خارجى بعد ذلك .

ومن ثم تتكامل الحلقات المرضية فى الاقتصاد القومى وتنتج وتسبب كل منها الأخرى (أى أنها سبب ونتيجة فى ذات الوقت) .

فقصور الإنتاج المحلى مع زيادة السكان يؤديا إلى الفجوة الغذائية ـ أى نقص عرض الغذاء عن الطلب عليه ـ وازدياد أسعاره ، وتقديم الدعم وزيادته باستمرار ـ ويؤدى ذلك إلى عجز الميزانية فتضطر الدولة إلى الإصدار النقدى والاستيراد من الخارج مما يؤدى إلى عجز ميزان المدفوعات والاقتراض من الخارج وبالتالى انخفاض سعر الجنيه فى مقابل العملات الأخرى بما يؤدى إلى التضخم ومن ثم زيادة البطالة فى الاقتصاد القومى .

(تتابع وترابط مشاكل الاقتصاد)

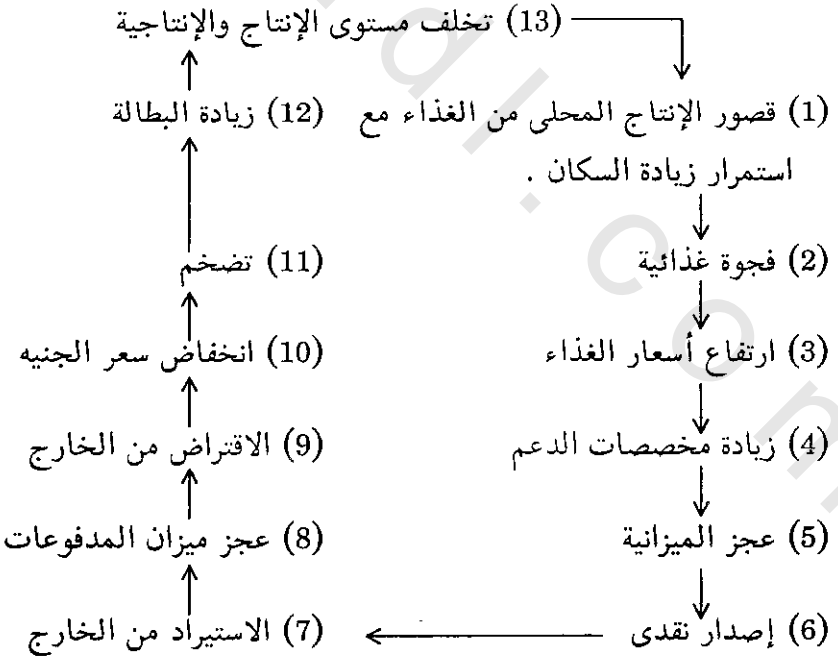

وبالتالى لا يمكن فصل مشكلة المديونية عن مجمل مشاكل الاقتصاد القومى فهى نتيجة وسبب فى نفس الوقت ـ كما سبق الإشارة ـ حيث تؤدى فى النهاية إلى تخلف الإنتاج ومن ثم معدل النمو فى الاقتصاد القومى .

وبالنسبة لحجم الدين الخارجى فقد تعددت تقديرات المصادر المختلفة ولكنها أجمعت تقريبًا أنه فى حدود 30 مليار دولار حاليًا ـ ، وحيث قدره البنك المركزى بنحو 30.3 مليار دولار عام 1986 ، بينما قدره صندوق النقد فى نفس السنة بنحو 38.4 مليار دولار ، أما الديون العسكرية فيقدرها البعض بنحو 21 مليار دولار.

وما تم بعد ذلك من مفاوضات مع صندوق النقد والدول الدائنة لتخفيض وإعادة جدولة الديون معلوم لنا ، وتم بالفعل تخفيض جانب كبير من الديون المدنية ومعظم الديون العسكرية .

رابعًا : التضخم :

من أصعب مشكلات الاقتصاد القومى هى ظاهرة ـ أو مشكلة ـ التضخم ، الذي يظهر فى الارتفاع المستمر فى أسعار السلع والخدمات ، وانخفاض القوة الشرائية ، وتدنى قيمة العملة الوطنية .

وفى الفترة الأخيرة تزايدت معدلات التضخم بسرعة كبيرة ، فقد زاد معدل التضخم من نحو 10٪ سنويًا فى أواخر السبعينيات إلى نحو 25٪ سنويًا فى أواخر الثمانينيات . ثم انخفض بعد ذلك إلى نحو 5٪ حتى عام 2000 .

وترجع ظاهرة التضخم إلى أسباب متعددة ، لعل فى مقدمتها ـ فى حالة مصر ـ عجز الميزانية وتمويل نسبة كبيرة من هذا العجز عن طريق الإصدار النقدى . ففى سنة 1989/88 قدرت الإيرادات العامة بنحو 20 مليار جنيه ، والمصروفات العامة (جارية واستثمارية) بنحو 30 مليار جنيه وهذا الفرق يمول بالعجز أى عن طريق إصدار النقود ، وهى نسبة كبيرة بالنسبة للدول النامية .

ويرجع عجز الميزانية أساسًا ، بالإضافة إلى عوامل أخرى إلى الآتى :

- زيادة الإنفاق العام .
- زيادة الدعم .
- خسائر القطاع العام .

والتضخم هو العدو للعدالة الاجتماعية ، حيث أن زيادة الأسعار يتضرر منها بصفة رئيسية أصحاب الدخول الثابتة والمنخفضة ويؤدى الأمر إلى انخفاض مستوى معيشتهم وهو ما قد حدث بالفعل حيث زادت الأسعار عام 1990 فى كل من الريف والحضر بنحو 200٪ عما كانت عليه عام 1981 .

وتخفيض معدلات الارتفاع السنوى فى مستوى الأسعار يؤدى إلى إعادة توزيع الدخل لمصلحة أصحاب الدخول الثابتة والمنخفضة كما يترتب عليه إعادة العلاقة المقبولة بين الأجور وتكاليف المعيشة .

كما أن تخفيض معدلات التضخم يقلل من الضغط على أسعار الفائدة وسعر الصرف ، حيث تقل الحاجة إلى تخفيض قيمة الجنيه أو الرفع الكبير فى أسعار الفائدة .

(من مظاهر التضخم)

(نسبة الارتفاع فى الأسعار عام 1985 ، عام 1990 عن عام 1981)

المجموعة	ريف		حضر	
	1985 عن 1981	1990 عن 1981	1985 عن 1981	1990 عن 1981
الانتقالات والمواصلات	٪52	٪110	٪60	٪100
الأثاث والسلع المعمرة	٪74	٪150	٪66	٪140
الطعام والشراب	٪69	٪225	٪74	٪240
الملابس والأقمشة	٪80	٪140	٪85	٪150
النفقات الطبية والثقافية والاجتماعية	٪123	٪180	٪100	٪175

المصدر : نشرة أسعار المستهلك .

كذلك يؤدى تخفيض التضخم إلى الحد من ظاهرة الهرب من الجنيه المصرى إلى العملات الأجنبية ، أى إعادة الثقة فى العملة الوطنية وما يؤدى إليه ذلك من آثار إيجابية على الادخار والاستثمار .

ويمكن الحد من التضخم بالعمل فى عدة اتجاهات فى وقت واحد منها :

- رفع الإيرادات العامة للدولة ، بإعادة النظر فى نظام الضرائب والتهرب الضريبى .
- خفض المصروفات العامة غير الضرورة وهى كثيرة .
- التخلص من خسائر القطاع العام عن طريق بيع وحداته غير الاستراتيجية .

خامسًا : غياب المناخ الاستثمارى :

تقوم التنمية على الاستثمار ، سواء محلى أو أجنبي ، ومن الاستثمار المحلى العام والخاص . وفى مصر نعانى من عدم إقدام الاستثمارات الخاصة محلية وأجنبية على الاستثمار فى مشاريع التنمية . ذلك رغم قوانين الاستثمار والحوافز المعروفة والتى لم تؤدى إلى تدفق الاستثمارات على الاقتصاد القومى .

وعزوف الاستثمارات يرجع إلى غياب المناخ الاستثمارى ، حيث أن أساس المفاضلة والعامل الحاسم لتوجه الاستثمار إلى بلد دون الأخر ، وإلى تشجيع المدخرين هو ما يطلق عليه المناخ الاستثمارى العام الذى يسود فى الدولة .

والمناخ الاستثمارى يعنى مجموعة الظروف والسياسات والمؤسسات الاقتصادية والسياسية التى تتوفر فى دولة ما وتؤثر فى ثقة المستثمر وتؤدى إلى توجيه استثماراته إلى بلد دون آخر ، وإلى تحويل المدخرات المحلية إلى استثمارات .

وفى مصر يعانى المناخ الاستثمارى من قصور شديد أدى إلى إحجام الأموال الوطنية أولاً عن المشاركة فى التنمية ، وثانيًا تخوف الأموال الأجنبية من الاستثمار فى مصر :

ومن العوامل التى أثرت سلبيًا على المناخ الاستثمارى فى مصر ما يلى :

- محدودية ـ وعدم فاعلية ـ الديمقراطية السياسية .
- سيطرة القطاع العام على النشاط الاقتصادى .
- التضخم وسعر الصرف وسعر الفائدة .
- الأنظمة والقوانين ذات العلاقة بالقرار الاستثمارى .
- عدم استقرار السياسات الاقتصادية
- البيروقراطية المصرية .

سادسًا : سوء الإدارة فى الاقتصاد القومى :

يتضح سوء الإدارة فى الاقتصاد القومى من الأوضاع التى تردى إليها الاقتصاد والمشاكل التى تعقدت بصورة لم يسبق لها مثيل .

ويرجع سوء الإدارة لعوامل متعددة منها ما يرتبط بنظام الإدارة ذاته (النظام الشمولى والتخطيط المركزى) ، ومنها ما يرتبط بالأشخاص القائمين بالإدارة .

وينصب سوء الإدارة على كل من القطاع العام والقطاع الحكومى ويتضح ذلك من الخسائر المتتابعة للقطاع العام وسوء نوعية منتجاته واحتياجه المتزايد إلى دعم الدولة .

وقد تزايدت سيطرة الدولة ـ حتى الثمانينيات ـ حيث تتحكم فى 70٪ من الموارد الاستثمارية ، 80٪ من التجارة الخارجية ، 90٪ من النظام المصرفى ، 60 ـ 65٪ من القيمة المضافة فى القطاع الصناعى .

كم تشعبت إدارة الدولة وتعقدت حيث تضم :

33 وزارة .

74 جهازًا وإدارة ومصلحة حكومية .

67 هيئة عامة خدمية .

51 هيئة عامة اقتصادية

334 وحدة وإدارة تابعة للمحليات .

وتضم هذه الشبكة 4 ملايين موظف بالمقارنة بأقل من مليون عام 1966/1965 .

هذا بالإضافة إلى شبكة ضخمة من منشآت القطاع العام تشمل 400 منشأة ، أكثر من ربعها فى القطاع الصناعى تضم 1.3 مليون من العاملين .

هذا هو السرطان البيروقراطى الذى انتشر فى كل الجسم الاقتصادى وأصبح من العسير إدارته وتوجيهه والسيطرة عليه بدرجة مقبولة من الكفاءة وانعكس ذلك فى تخلف المجتمع بصفة عامة ، وتدهور مستوى المعيشة وانخفاض معدل نمو الاقتصاد القومى .

ومجمَل الأوضاع السابقة يرجع إلى عديد من العوامل منها :

- نتائج المرحلة السابقة مثل الشمولية والتخطيط المركزى والدعاوى الاشتراكية .
- سوء اختيار القيادات ، وانعدام القدوة على كافة المستويات .
- إدارة بعض الوحدات والمؤسسات لتكوين مكاسب شخصية ، مما يؤدى إلى تمسك العديد من القيادات بالأوضاع القائمة المتردية .
- انخفاض أو انعدام التدريب والتعليم .
- تحلل عديد من قيم وتقاليد المجتمع المصرى فى الفترة الأخيرة .

• بعض سياسات وإجراءات علاج المشكلات السابقة :

يتطلب علاج المشكلات السابقة ، وإصلاح اختلالات الاقتصاد القومى مجموعة من السياسات والإجراءات الاقتصادية والاجتماعية والسياسة . ومن تلك الإجراءات الاقتصادية ما يلى :

سياسات سعر الصرف :

حيث تسير الدولة حاليًا فى طريق إصلاح أسعار الصرف ، وهذا يعنى توحيد سعر الصرف بين السوق المصرفية والسوق الحرة .

وتعديل سعر الصرف يؤدى إلى تحسين القدرة التنافسية للصادرات المصرية .

الأجور والمرتبات :

فلابد أن تتجه سياسات الأجور والمرتبات إلى العمل على تحسينها ـ بدلاً من تثبيتها كما حدث فى الفترة السابقة ـ ، ألا أن هذا التحسين يجب أن يأخذ فى الاعتبار إبقاء معدل نمو الأجور والمرتبات دون معدل نمو الأسعار لتقييد نمو الاستهلاك ، لكى يتسنى إتاحة مزيد من الموارد للاستثمار .

كما أن رفع سعر الفائدة مع تقييد نمو الأسعار والأجور سيؤدى إلى تغيير الأسعار النسبية لعوامل الإنتاج بما يشجع على اتباع أساليب إنتاجية أكثر تشغيلاً للعمال ـ مكثفة لعنصر العمل ـ مما يتيح مزيد من فرص العمل فى الاقتصاد القومى .

السياسات السعرية :

كذلك لابد من العمل على تحرير أسعار السلع وتوحيدها بدءًا بمستلزمات الإنتاج والسلع الوسيطة والسلع النهائية ، والحد من الدعم ثم إلغاءه فى مرحلة تالية .

ذلك لأن التميز فى الأسعار خاصة بالنسبة لمستلزمات الإنتاج ـ كالطاقة يؤدى إلى سوء توزيع الموارد فى الاقتصاد القومى . كما أنه من الضرورى أن ترتفع أسعار الفائدة على الودائع بحيث تصبح أسعار الفائدة الحقيقية موجبة .

الحد من العجز فى الموازنة العامة للدولة :

وذلك بالحد من الإنفاق العام غير الضرورى ، وخفض الدعم أو إلغاءه ، وتوحيد أسعار السلع والخدمات ، وإطلاق حرية تسعير سلع القطاع العام وصولاً إلى السعر الاقتصادى لها ، والعمل على زيادة حصيلة الضرائب .